● ان تنظم تنظيما جيدا عملية بيع وشراء البضائع والتحكم فيها ، وبالذات السلع الرئيسية ، وذلك من خلال العقود الثنائية والاسعار المعقولة • يجب ان نراعي ان تصبح عملية البيع والشراء اداة تنشيط التوسع في الانتاج والاسراع بعملية اعادة الانتاج • يجب ان نقاوم المصاريف الزائدة والتصنيف والتسعير العشوائي للسلع •

ان تنظم بشكل جيد توزيع البضائع حتى تصل الى ايدي المستهلكين وان تؤمن السلعة الاستهلاكية ، وان توزع بالتساوي على اولئك الذين يحتاجونها ، وفي تناسق مع مبادىء التوزيع حسب العمل بينما تضع في حسابها الاحتياجات الاساسية لكل اقليم ولكل قطاع من السكان • وطالما لا يزال الانتاج متخلفا عن المطلوب فان اسلوب التوزيع على اساس الكميات المحددة يمكن ان يظل بشكل مؤقت بالنسبة لبعض السلع الرئيسية • يجب ان نحسن باستمرار عملية التخطيط الخاصة بالعرض وتخزين البضائع وهكذا نساهم في التوازن بين النقود والبضائع ، بين العرض والطلب • يجب تنظيم شبكة البيع بالمفرق بشكل معقول حيث تكون واسعة ومريحة للمشتري • يجب ان نكافح فورا لكي نتخلص من ظاهرة الطوابير الطويلة امام المستودعات ، ومن ظاهرة الموازين غير الدقيقة والحسابات والمقاييس غير الدقيقة ايضا وان نخطو خطوة نحو بناء خدمات تجارية حديثة • يجب ان ننمي اسلوب تقديم الخدمة الجيدة للزبائن وتحقيق اعلى ربح وذلك بين كل الكوادر والافراد والعاملين في مجال الخدمات التجارية لكي يستحقوا ان يكونوا عارضين جيدين وامناء على مخازن الشعب وان نقاوم بصرامة الفساد والرشوة والتكاليف الزائدة •

● ان نتوسع في تسهيلات الخدمات وبادرت في المدن والقرى الكبيرة • وان نغير تدريجيا من الانتاج المنزلي لكل عائلة لتصبح نشاطات اجتماعية مريحة ومعقولة للمستهلكين • وفي المستقبل القريب يجب ان نعتني عناية جيدة بالمطابخ المشتركة للعمال والطلبة والموظفين العموميين •

● وفي الجنوب ان نوسع بسرعة الخدمات التي تديرها الدولة ، والتسويق التعاوني ، وان نرتب طريقة معقولة لشبكات تجارة الجملة والمفرق ، وان نسعى لان تكون التجارة المدارة من الدولة ليس فقط مسيطرة على تجارة الجملة بل ويمكنها ايضا ان تقوم بتجارة المفرق وان تدير السوق والاسعار ، وبذلك نخلق الظروف الاساسية لتوحيد الاسواق في كل البلاد •

● وفيما يتعلق بالجهاز التنظيمي بالتجارة في الريف ، يجب اعتبار المنطقة كوحدة اقتصادية تنفذ الدولة من خلالها العقود الثنائية مع الفلاحين ، وتخطط تبادل البضائع ، وتحقق التوازن ، بين النقود والسلع محليا • وعلى مستوى قومي وفي المناطق المدينية والصناعية فان المؤسسات (او المؤسسات العامة) التي تتعامل مع بضائع معينة هي انسب اشكال التنظيم • يجب ان نكافح من اجل تحسين ادارة عملية التبادل والتقليل من تكاليفها •

يجب ان تهدف عملية تزويد المواد الى ان تخدم الانتاج وان تستحث التقدم العلمي والتقني • وفي المستقبل القريب يجب ان نركز كل الجهود من اجل توفير المواد الكافية للخطة الخمسية للتطوير والتحويل الاقتصادي ، وان نحسن كل حلقات العمل : من التخطيط ، الى ربط مصادر الامداد بعملية تنظيم هذه المصادر ، الى ادارة عملية استخدام المواد •

وقبل كل شيء يجب ان ندرك تماما كل امكانيات واحتياجات البلاد كلها من المواد ، وكذلك امكانيات واحتياجات كل فرع وكل وحدة ، وكذلك الاحتياجات بالنسبة لكل صنف والوقت اللازم لتسليمه •

وعلى هذا الاساس يجب ان نكافح من اجل تحسين اسلوب تنظيم الامداد وان نضمن ان المواد تسلم للوحدة الانتاجية في الوقت الملائم وبالكميات الملائمة ومن عينة متجانسة وباقل خسائر وتكاليف •

وان نضع حدا للتخزين الفائض او للحجز اللامعقول • يجب ان نولي الاهتمام من اجل تأمين احتياطي من المواد حتى نضمن انتاجا مستمرا لا ينقطع لا بد ان تكون هناك سياسات واقعية لتشجيع انتاج المواد في الريف ولكي نلبي خطوة خطوة كل احتياجات المواد تقريبا •

بوسائلنا ، يجب أن نستفيد الى اقصى حد من المواد الموجودة وان نزيد عملية جمع وبيع وشراء المواد القديمة • يجب ان نعبىء كل مصادر المواد الموجودة في المجتمع لخدمة الانتاج فورا • يجب ان نحسن ونقوي ادارة عملية استخدام المواد حتى نضمن انها تستخدم بالطريقة الصحيحة وفي المهام الصحيحة وبالكميات المناسبة • يجب ان نكافح للتقليل من استهلاك المواد ، وان نشجع الى اقصى حد في ادخارها وفي الوقت نفسه نتخذ اجراءات نظامية شديدة ضد كل استخدام للمواد خارج عن الخطة ، او استهلاك مهمل لها ، او ضياعها وتلفها •

ان سياسة الاسعار يجب ان تخدم بشكل جيد الانتاج وحياة الشعب ، وان تؤمن تحقيق المهام في ظل خطة الدولة • وبالنسبة للانتاج ، فالاسعار يجب ان تثبت بشكل صحيح حتى يمكن ان توائم استهلاك العمل وان تحقق عملية اعادة انتاج اكبر ، وان تدفع الى الامام بالثورة العلمية والتقنية ، وان تنجز التقسيم الجديد للعمل ، وان تزيد انتاجية العمل ، وان تحسن نوعية الانتاج • وهكذا نخلق الظروف لكي يمكن للدولة ان تزيد مبيعاتها وان تسيطر على مصادر البضائع ولخدمة حياة الشعب يجب ان تتصل الاسعار اتصالا عضويا بالاجور والدخول النقدية الاخرى للشعب العامل حتى يمكن ان نؤمن زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لمختلف المراتب الاجتماعية مع الاستمرار في تطوير الانتاج وانتاجية العمل • يجب ان تصبح الاسعار اداة لتنظيم العرض والطلب وللمساعدة في تصحيح توزيع الدخل القومي واعادة توزيعه •

وفي المستقبل المباشر ، يجب ان ندرس ونقيم نظاما للاسعار اكثر معقولية، وبالذات في اسعار شراء منتجات المزارع والغابات والبحر ، وفي السلع الاستهلاكية ، وايضا في اسعار بيع وسائل الانتاج للقطاع الاقتصادي الجماعي يجب ان نقيم نظام حساب التكاليف في المصانع المدارة من قبل الدولة ، يجب ان نقيم بسرعة نظاما لاسعار مؤسسات البيع بالجملة واسعار الجملة الصناعية على اساس بيانات دقيقة ونماذج تتفق وواقع الانتاج •

وفي الظروف الاقتصادية الحالية فان عملية استقرار الاسعار هي عملية نضال معقد وطويل بالغة الاهمية تهدف الى المساهمة في جعل الانتاج والحياة مستقرين • والتمويل ••• يجب ان تدار السوق بشكل جيد ، وان يتحقق استقرار الاسعار خطوة خطوة •• وان تخفض الاسعار بشكل في النهاية على اساس تطوير الانتاج وزيادة انتاجية وتخفيض اسعار التكلفة • ان توحيد الاسعار في منطقتي بلادنا يجب ان يتم بسرعة مع الوضع بالحسبان الظروف الخاصة للانتاج في كل منطقة كما في كل اقليم اقتصادي في البلاد •

لا بد ان يكون هناك تنظيما وتقسيما معقولين للعمل في مجال ادارة الاسعار حيث يطلب من فروع الانتاج ومناطقه المحلية ان تلعب دورا هاما •

ويعد التمويل المالي في الاقتصاد الاشتراكي في بلادنا رمزا للثروة الاجتماعية ، ويمثل مختلف مصادر رأس المال : الثابتة منها والمتداولة • لذا لا يمكن اقتصار النشاطات المالية على واردات ومصروفات ميزانية الدولة ، ولا ببساطة على « زيادة الواردات وتخفيض المصروفات وموازنة الميزانية » •

وبدلا عن ذلك فان الواجب الاساسي للخدمات المالية هو السيطرة على مصادر رأس المال من اجل تطبيق خط التطور الاقتصادي ، وعلى اساس التطور الاقتصادي ، من اجل بناء علاقة معقولة بين اعتمادات الاستهلاك واعتمادات التراكم بهدف تلبية احتياجات حياة الشعب وتأمين المصروفات اللازمة للحفاظ على الامن وتقوية الدفاع ، الوطني ، والتنمية المستمرة لاعادة الانتاج • ان زيادة مصادر التمويل لا يمكن الا ان تكون نتيجة للتوسع في الانتاج ولزيادة انتاجية العمل الاجتماعي • والاستخدام الكامل والملائم لكل مصادر القوى البشرية والمصادر الطبيعية في البلاد على اساس تقني متقدم • وبرغم ان الضرائب ما تزال تشكل في الوقت الحاضر مصدرا مرموقا للايرادات المالية ، فأن المصدر الاساسي للايرادات يظل هو مساهمة كل انسان في العمل من اجل القضية العامة ، ان الخدمات المالية لا بد ان تحقق مهمتها كمشرف ومسيطر فعال على كل عمليات الانتاج والاعمال حتى تؤمن من الناتج الاكبر بأقل تكلفة ـ وان تؤمن نموا سريعا لانتاجية العمل وفعالية اكبر للاستثمارات بدون ان تترك شبرا واحدا من الارض غير مفلوح ، ولا ماكينة واحدة متوقفة ولا شخصا قادرا على العمل بدون عمل •

وفي المستقبل المباشر يجب ان نحقق الخدمات المالية المهام الكبرى التالية:

● تجهيز ميزانية نشطة (ميزانية قومية وميزانية محلية) تهدف الى ضمان تطبيق برنامج التطوير الاقتصادي ، والتوسع في النشاطات الاجتماعية والثقافية • وفي الجنوب ، يجب ان نتوصل الى سياسة ضرائبية صحيحة لمساعدة وتنظيم مصادر الدخل •

● ان نقوم بفحص شامل حتى نسيطر بقوة على مصادر الثروة وامكانيات

الانتاج • ان نضع بالاشتراك مع الفروع والمستويات الاخرى خططا واقعية لضمان الاستخدام الاقصى لهذه الامكانيات ولتطوير الانتاج ولخدمة معيشة الشعب •

● يجب علينا ، الى جانب توحيد الاسواق ونظام الاسعار ، ان نوحد النظام المالي في كل البلاد •

ان المهمة الرئيسية للجهاز البنكي هي المساهمة في وضع خطة للتطوير الاقتصادي ، وتقديم سلفيات للانتاج وللنشاطات في مجال الاعمال ، واستخدام النقود في الاشراف على انتاجية وكفاءة ونوعية هذه العمليات •

يجب ان ننمي بنشاط عمليات التسليف حتى نؤمن المال للانتاج والمشاريع وان نحدد الامداد المالي في اتجاه تشجيع كل الفروع والمستويات للتوسع في الانتاج والمشاريع ، في الوقت نفسه دفعها الى تقوية الادارة الاقتصادية والمالية مع المراقبة الحازمة لانماط استخدام الطاقة البشرية ، والمعدات والمواد ، ورأس المال • وان تبذل قصارى جهدها لتحقيق خطط الانتاج في الناتج والنوعية بل والتفوق عليها • ولو استخدمت عمليات التسليف بشكل جيد ، فانها ستساهم في الارتقاء بالانتاج وفي خلق ميزان افضل بين النقود والسلع على اسس جديدة •

والى جانب تكثيف عمل السلفيات ، يجب ان تصبح البنوك فعلا « مراكز المقاصة »لكل عمليات الانتاج والصفقات ، وان تدير بشكل فعال النقد السائل، وتنظم مع الوقت الدورة النقدية في المجتمع •

ومن الاحتياجات الموضوعية في عصرنا ان نوسع دون توقف التقسيم الدولي للعمل والتعاون الدولي في مجالات الاقتصاد ، والعلم والتقنيات ، وان نزيد من نشاطات التجارة الخارجية • ان تقوية علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة في الاقتصاد والتقنيات مع البلدان الاشتراكية الشقيقة وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاخرى لهو امر عظيم الاهمية ، خصوصا بالنسبة لبلادنا التي تتقدم مباشرة من الانتاج الصغير الى الانتاج الاشتراكي الكبير • لذا يصبح الاستيراد والتصدير ، قسما هاما جدا من مجمل النشاط الاقتصادي لبلادنا • ان هدف التصدير والاستيراد هو تأمين التكنولوجيا الحديثة من العالم ، وهو جعل الانتاج والعمل يحققان مردودا اقتصاديا اعلى في بلادنا ، وبذلك يساهم في زيادة التراكم وفي تحسين حياة الشعب • يجب ان يلعب التصدير دور اكبر في تمشيط الانتاج ، ورفع المستوى التقني ، والاسراع بتقسيم العمل ، وخلق الظروف المواتية للاستيراد المتزايد • كما ان الاستيراد يجب ان يلبي احتياجات الثورة العلمية التقنية وبناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية يجب ان يساعد في زيادة انتاجية العمل في بلادنا •

ولزياده التصدير ، فان توجهنا الرئيسي في الوقت الحاضر هو ان نكافح من اجل تطوير الامكانيات الكافية في الزراعة الموسمية وفي الغابات وفي مصادر الطاقة البشرية المتوفرة في بلادنا ، ومن اجل ان نستفيد بشكل كامل من امكانيات الصناعة الخفيفة وان ندفع بعملية استثمار عدد من المنتجات البحرية ومصادر التعدين ذات الاحتياطات الكبيرة نسبيا ، وان نكافح من اجل تصدير بعض مواد الصناعة الثقيلة • يجب ان نخصص استثمارا مناسبا للتوسع في انتاج البضائع المعدة للتصدير ، وان نتوصل الى سياسات مناسبة لتشجيع كل الفروع والمناطق والوحدات لزيادة التصدير • يجب ايضا ان نتوسع في فرع السياحة •

ان المساهمة في عملية التصدير والاستيراد هي مسؤولية عامة لكل الفروع ، والمستويات ، وكل من له علاقة بالانتاج • ومع ذلك فان كل عمليات التصدير والاستيراد يجب ان توضع تحت الادارة الموحدة في الدولة وان تخضع لوكالة متخصصة وهي وزارة التجارة الخارجية • يجب ان نتمسك بحزم بخط التطور الاقتصادي والسياسة الخارجية للحزب وان نفهم امكانيات واحتياجات كل بلد وكل سوق اقليمي ، وان نعرف كيف نفتح اسواق مستقرة تدر اقصى ربحا • يجب ان ندرك بدقة امكانيات واحتياجات بلادنا ونكافح من اجل مساعدة وتوجيه كل الفروع والمستويات لتوسيع التصدير والاستيراد ، يجب ان نخلق مصادر رئيسية لسلع ذات نوعية عالية من اجل التصدير وان نستورد حسب احتياجاتنا ومواصفاتنا ومشاريعنا • هذه هي المهام الرئيسية للتجارة الخارجية •

٧ ـ العمل والاجور :

ونحن نتقدم من الانتاج الصغير الى الانتاج الكبير فانه من الضروري ان نقوم بثورة شاملة في مجال العمل • ان نعيد تنظيم وتوزيع العمل في كل الاقاليم والفروع المختلفة ، ان نمكن العمل ، ان نرفع الوعي السياسي وننمي المهارة المهنية للشعب العامل ، وان نعتني بحياته • على هذه الاسس فقط يمكننا ان نخلق انتاجية عالية للعمل الاجتماعي التي هي العامل الحاسم الاول في النصر الكامل لنظامنا الاجتماعي الجديد •

وقبل كل شيء يجب ان ننطلق من حاجتنا الى التصنيع الاشتراكي والى بناء هيكل جديد للانتاج ، وذلك لنعيد تنظيم وتقسيم العمل على المستوى الوطني وكل فرع من الفروع كما في كل منطقة محلية ووحدة انتاجية • وفي المستقبل المباشر يجب ان نعيد تنظيم العمل في مجال الزراعة حتى نؤمن الطاقة البشرية الكافية من اجل تطويرها ، وفي الوقت نفسه نحول قسما كبيرا من قوة العمل الزراعية للفروع الاخرى ومن المناطق الكثيفة السكان الى المناطق القليلة السكان ، وذلك حتى نفتح اراض جديدة للفلاحة ونضيق الفارق في نسبة عدد السكان للارض بين مختلف الاقاليم • يجب ان تكون لدينا خطة لتوسيع الانتاج حتى نتخلص من البطالة في المناطق المحررة حديثا ، وحتى نؤمن اماكن عمل كافية لكل الذين هم في سن العمل ولكي يمكننا السيطرة على كل قوى العمل في المجتمع يجب ان ننطلق من احتياجاتنا وامكانياتنا في كل المجالات لنتخذ المبادرة في استخدام كل الاشكال التنظيمية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) وكل اساليب العمل (الميكانيكية وشبه الميكانيكية واليدوية) حتى نمتص كل مصادر العمل لتطوير الفروع والمهن وللدفع بالانتاج ولاستخراج مزيد من الثروة •

يجب ان نولي الاهمية لعملية تنظيم وادارة العمل • يجب ان نؤسس نظاما قائما على ان العمل واجب بحيث يدفع كل الرجال والنساء القادرين على العمل اليه ـ يجب ان نحسب ناتج العمل بالنسبة لكل ساعة وكل دقيقة • وان نقاوم بحسم كل مضيعة للعمل لانه هذا هو اكبر مضيعة في وقتنا الحاضر • يجب ان نجمع بشكل وثيق بين الواجب والمصالح ، وبين المصالح والمسؤولية • وان نجمع بين النظام الحازم للتنظيم مع الوعي الذاتي لكل انسان • يجب ان نكافح من اجل التوصل بشكل مرض لنماذج وبينات عن العمل ، وان نطبق بشجاعة الوسائل المتقدمة في التنظيم والادارة ، وان نتقدم بالتعليم الايديولوجي ، وان نشن حملات مستمرة للتنافس الاشتراكي مع الاستخدام الحكيم للحوافز كالاجور والمكافآت والخدمات العامة • يجب ان نهتم بتحسين ظروف العمل ، وان نضمن امان العمل ، وان نحمي صحة الشعب العامل وبالنسبة للنساء يجب اعطائهن اماكن عمل مناسبة وكل الظروف الضرورية الاخرى كحضانات الاطفال ، وقاعات الطعام المشتركة ، لمساعدتهن على المساهمة بعملهن • يجب ان نرفع بدون توقف القدرات الادارية للكادر في التنظيم والادارة وقوة العمل •